الجمهوريّة التونسيّة

وزارة التربيّة

اللّجنة الوطنيّة التونسيّة للتربيّة والعلم والثّقافة

oooooooooooooooo

الدورة الثّامنة والثلاثون

للمؤتمر العامّ لمنظمة اليونسكو

باريس 03 – 18 نوفمبر 2015

المصادقة على إعلان إنشيون

04 نوفمبر 2015

كلمة السيّد ناجي جلّول

وزير التربيّة

رئيس اللجنة الوطنيّة التونسيّة للتربيّة والعلم والثّقافة

باريس، الأربعاء 4 نوفمبر 2015

السيّد رئيس المؤتمر العامّ؛

السيّد رئيس المجلس التنفيذيّ؛

السيّدة المديرة العامّة؛

أصحابَ المعالي والسّعادة رؤساء الوفود؛

السيّدات والسّادة.

يمثّل إصلاحُ التعليم في البلاد التونسيّة اليومَ الرهانَ الأكبرَ للدّولة والمجتمع، فالحقُّ في التعليم يُعَدّ أولويّةً وطنيّة مطلقة ومَدخلا لتأمين النفاذِ إلى الحقوق الأخرى وتحقيقِ التنميّة المستدامة ضمانا لكرامة الإنسان ورقيّه وتعزيزا لمشاركة التونسيّين والتونسيات شعوبَ العالم في نحت المَثَل الأعلى الإنسانيّ المشتركِ.

والتزاما منها بذلك، تقود الحكومةُ التونسّية اليومَ، مشروعَ المجموعة الوطنيّة في إصلاح المنظومة التربويّة تحت شعارٍ مركزيّ: "من الحقّ في التعليم للجميع إلى الحقّ في تعليم جيّد للجميع"، مؤكّدة بذلك عزمَها الجادَّ على تحقيق الأهداف التي رسمتها منظّمةُ الأمم المتّحدة للتربيّة والثقافة والعلوم (اليونسكو) قبل موفّى 2030. واستطاعت الحكومةُ التونسيّة، بفضل اعتمادها الديمقراطيّةَ التشاركيّةَ استجماعَ إراداتِ كلّ القوى السياسيّة والمدنيّة لتحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة باعتبارها فضاءَ إعمالِ التزامِ الدّولة التونسيّة السياسيّ بتأمين حياةٍ أفضلَ للتونسيين ضمن استراتيجيّةٍ وطنيّة تستهدف القضاءَ على الفقر والجهل والعنف والتطرّف والإرهاب وتطلُبُ إحلالَ التسامحِ والسّلمِ العالميّين.

أصحاب المعالي والسّعادة

حضرات السيّدات والسادة.

رغم كلّ جهود المجموعةِ الوطنيّة ومكاسبِ المدرسةِ العموميّة في بُعدها الكميّ، يَبقى رهانُ جودة التعليم الشّاغلَ الرئيس عند التونسيّين والتونسيّات.

وقد تضمّن دستورُ الدولة التونسيّة الجديد، سواءً في مبادئه العامّة أو في فصله التاسع والثّلاثين، ما يَكْفَل حقّ التعليم للجميع وما يُلزم الدّولة بتمويله باعتباره

مصدرا للتنمية البشريّة والتقدّم الاجتماعيّ، وما يسمح بتكريس القيمِ العالميّة لحقوق الإنسان والمواطنة وأهدافِ التعليم المثبَّتَة في المعاهدات والصكوك الدوليّة. فوفّر بذلك الإطارَ التشريعيَّ الأمثلَ للمضيّ، بخطواتٍ ثابتة، على درب مبادرة "التعليم أوّلا" العالميّةِ التي أطلقها الأمينُ العامّ للأمم المتّحدة وما تستلزمُه من إصلاحٍ للنظام التعليميّ بما يُمَكّن من الارتقاء بنوعيّته وأدائه وفق معاييرَ تضمن الجودةَ.

ولتحقيق ذلك، تتهيّأ الدولةُ التونسيّة، اليوم، إلى وضع التشريعاتِ الكفيلة بتعزيز تكافؤِ الفرص في ممارسة الحقِّ في التعليم والانتفاعِ بجودته في مختلف مراحلهِ وبأنواعه دون تمييز.

أصحابَ المعالي والسّعادة

حضرات السيّدات والسادة.

إنّ السّياساتِ التي شَرَعَت الحكومةُ التونسيّة في اعتمادها تتوافق مع الأهداف التي رَسَمها إعلانُ إنشيون. وتُؤكّد الحكومة التونسيّة بذلك انخراطَها الكاملَ والتزامَها بالعمل الجادِّ على الإيفاء بتعهّداتِها في هذا المجال، وهي تنتظر من منظّمة الأمم المتّحدة للتربيّة والثقافة والعلوم أن تعضُدَ جهودَها حتّى تتوفّر لبلادنا كلُّ مستلزماتِ التنميّة الشاملة المستدامة.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.